هو عمدة وقدوة منهم اي من اهل الحديث اذا اقتصر على قول انه صحيح
الاسانيد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له
بانه اي متن الحديث صحيح في نفسه لان عدم العلة هو الأصل
والظاهر قال الحافظ ابن حجر قلت لا نسلم ان عدم العلة هو الأصل
اذ لو كان هو الاصل ما اشترط عدمه في شرط الصحيح فاذا كان قولهم
صحيح الاسناد يحتمل ان يكون مع وجود علة لم يتحقق عدم العلة
فكيف يحكم له بالصحة وقوله أن المتصل المعتمد اذا اقتصر الخ يوهم أن
التفرقة التي فرقها اولا تختص بغير المعتمد وهو كلام منبوع عن السمع
لأن المعتمد هو قول المعتمد وغير المعتمد لا يعتمد والذي يظهر لي
أن الصواب هو التفرقة بين من تفرق في وصف الحديث بالصحة
بين التقييد والاطلاق وبين من لا يفرق فمن عرف من حاله بالاستقرا
التفرقة يحكم له بمقتضى ذلك ويحمل اطلاقه على الاسناد والمتن معا
وتقييده على الاسناد فقط ومن عرف من حاله انه لا يصف الحديث
دايما او غالبا الا بالتقييد فيحتمل أن يقال في حقه كما قال المصنف اخرا
والله اعلم انتهى ومراده بالاطلاق عدم ذكر الامة بعد وصفه بالصحة و
بالتقييد ذكرها وهو كلام متجه قال زين الدين وكذلك اذا اقتصر على
قوله انه حسن الاسناد ولم يتعقبه بضعف قلت لهذا الكلام
من الشيخين متجه لان الحفاظ قد يذكرون ذلك لعدم العلم
ببراءة الحديث من العلة لا لعلمهم بوجود العلة اذ لو علموا بوجودها

ما جاز

ما جاز السكوت عن الاعلال ولهذا يصرحون بها كثيرا فيقول لا
احد هم هذا حديث صحيح الاسناد ولا اعلم له اي للمتن العال
عليه ذكر الاسناد ولا يصح جعل الضمير للاسناد علة على أن الاد
صوليين والفقها اوكثيرا منهم اي من المحدثين يقبلون الحديث المعل
كما سيأتي فقد عرفت مما سبق انه لابد في التصحيح من عدم العلة و
الشذوذ كما ذكر في رسمه عند المحدثين وانه لا يشترط فقد العلة عند
الفقها الا اذا كانت قادحة فراجع ما قدمناه ثم القبول لا يلزم منه
ان صحيح فانهم يقبلون الحسن كما قال زين الدين في الغيثه و و
الفقها كلهم يستعمله والعلما الجل منهم يقبله واي الحسن مسئلة جمع الحدث
بين الصحة والحسن اي جمع بعض الامة لوصف الحديث بالامرين أشكل
الجمع بين الحسن والصحة في حديث واحد كقول الترمذي في جامعه
حديث حسن صحيح وقد يزيد غريب ولم يذكر المصنف لان الغرابة
لا تنافي الصحة والحسن ومثله وقع للبخاري على ما ذكره السخاوي
ويعقوب بن شيبة فانه جمع بين الصحة والحسن والغرابة في
مواضع من كتابه وكالحاكم على الطوسي فانه جمع بين الصحة والحسن في
مواضع من كتابه المستدرك بالاحكام وكذا في شرح النخبة لملا علي قاري
وانما استشكل لأن الحسن قاصر عن الصحيح لغة ضبط روايته
كما سبق في تعريفه فكيف يجمع اثبات القصور بوصفه بالحسن ونفيه
اي القصور بوصفه بالصحيح في حديث واحد وهل هذا إلا تناقض

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)